

Distr.: General  
18 September 2009  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الرابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والستون  
البندين ٣٤ و ١٤٢ من جدول الأعمال المؤقت\*  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من  
جميع نواحي هذه العمليات  
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات  
الأمم المتحدة لحفظ السلام

## دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعاد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/3)، تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأقر بأهمية الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاعات في أفريقيا، وأعرب عن دعمه لمبادرات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، طلب إلى المجلس أن أقدم تقريرا في موعد أقصاه ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن السبل العملية لتقديم دعم فعال للاتحاد الأفريقي عندما يضطلع بعمليات تأذن بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها تقييم مفصل للتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) للنظر في طرائق دعم عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي (A/63/666-S/2008/813).

\* A/64/150 و Corr.1.



٢ - ويتضمن تقرير الفريق عددا من التوصيات المتعلقة بطرائق دعم عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، ومن ضمنها: (أ) اتخاذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خطوات ملموسة لتعزيز علاقتهما المتبادلة وتطوير شراكة أكثر فعالية لدى معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال المشترك؛ (ب) استخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتأذن بها الأمم المتحدة حسب كل حالة على حدة، لفترة تصل إلى ستة أشهر، على أن يتم توفيره عينيا بصفة رئيسية و فقط لدى توافر النية بتحويل البعثة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة؛ (ج) إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين ممول بالتبرعات للتركيز على بناء شامل للقدرات؛ (د) نظر الاتحاد الأفريقي في تطوير قدرته اللوجستية عن طريق استكشاف خيارات مبتكرة؛ (هـ) إنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل بحث الطرائق المفصلة لتنفيذ توصياته.

٣ - وكما أشرت في تقرير المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين (S/2008/186)، تقرر الأمم المتحدة بأن إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية، القائمة على المقارنة بين مواطن القوة لكل منظمة، هي عامل حاسم لتلبية متطلبات حفظ السلام بمفهومها الحديث. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي قدرته على نشر بعثات حفظ السلام والوساطة سريعا للحد من تفاقم النزاعات والمعاناة الإنسانية وهو على استعداد للاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات في الأجل القصير والطويل للمساعدة في صون السلم والأمن الإقليميين. إلا أن الاتحاد الأفريقي يواجه تحديات حسيمة في إطار تلبية متطلبات مهامه الحالية وأهدافه الطويلة الأجل.

٤ - ويقدم التقرير الحالي الذي أعدته إدارات عمليات حفظ السلام، والدعم الميداني، والشؤون السياسية، تقييما لتوصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ويقترح سبلا عملية يمكن للأمم المتحدة بواسطتها أن تساعد الاتحاد الأفريقي في تعزيز فعاليته في مجال نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها.

٥ - وعند إعداد هذا التقرير، تشاورت الأمانة العامة عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويشدد الفرع الأول من هذا التقرير على أهمية إقامة شراكة استراتيجية وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ويقدم التوجيه في ما يتعلق بنوع الآليات والعمليات التي لا بد من إنشائها لتعزيز الشراكة بين المنظمتين. ويقدم الفرع الثاني من التقرير تقييما لمختلف الآليات المتاحة لتحسين قابلية التنبؤ بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن

بها الأمم المتحدة واستمراره ومرونته. ويفصل الفرع الثالث الثغرات الرئيسية في قدرة الاتحاد الأفريقي على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها ونشرها وتصفيته ويقترح عددا من التدابير التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بواسطتها في بناء هذه القدرة. وفي هذا الفرع نفسه، يقدم التقرير موجزا لهدف حفظ السلام الطويل الأجل للاتحاد الأفريقي الذي يتجسد في قوة البلدان الأفريقية لحفظ السلام، ويشدد على أن الكثير من التحديات التي تنطبق على متطلبات حفظ السلام الفورية للاتحاد الأفريقي ستظل ذات صلة في مجال وضع قوة البلدان الأفريقية لحفظ السلام موضع التنفيذ.

٦ - وفي حين أن البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ طلب إليّ أن أقدم تقييما للتوصيات الواردة في تقرير الفريق، وخصوصا التوصيات المتعلقة بالتمويل، فإنه من المهم أن نضع نصب أعيننا موقف الاتحاد الأفريقي من هذه المسألة. وطالبت جمعية الاتحاد الأفريقي في مقررها الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن أنشطة مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي وحالة السلام والأمن في أفريقيا (VIII) (Assembly/AU/Dec.145) الأمم المتحدة بأن تدرس، في إطار الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة، إمكانية تمويل عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي أو التي يضطلع بها بإذن منه، من خلال الأنصبة المقررة، وذلك بموافقة الأمم المتحدة. وفي بيانه الصادر في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، (PSC/PR/Comm (CLXXVIII))، أكد مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي، في الوقت الذي شدد فيه على أن تقرير الفريق يمثل خطوة مهمة في مجمل الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة التحديات التي تواجه القارة في مجالي السلام والأمن، ضرورة مواصلة الجهود لكفالة وإيجاد تمويل مضمون ومتواصل ومرن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وكررت مفوضية الاتحاد الأفريقي تأكيد هذه المواقف خلال مشاوراتها مع الأمانة العامة بشأن إعداد هذا التقرير.

## ثانياً - الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

### مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي

٧ - سلم مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/7) بأهمية دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شدد مجلس الأمن على أهمية دعم قاعدة موارد الاتحاد الأفريقي وقدرته وتحسينهما على نحو مستمر. وأكدت أيضا في تقريره المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/186) على أهمية دور الاتحاد الأفريقي في

صون السلم والأمن الإقليميين وأكدت على حاجة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تحسين علاقتهما الاستراتيجية لكفالة التقسيم الواضح والفعال للعمل في هذا المجال.

٨ - ويعد الاتساق في عملية صنع القرار بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال المنظمتين أمرا بالغ الأهمية لكفالة شراكة فعالة. وتنطبق هذه الحالة بوجه خاص في ما يتعلق بالمسائل التي تضطلع المنظمتان بشأنها بجهود مشتركة في مجال الوساطة وحفظ السلام. وستستند الافتراضات بشأن القرارات التي تتخذها الهيئتان إلى تحسين التواصل الاستراتيجي والفهم المتبادل للمسائل ذات الاهتمام المشترك. وسيحسن تعزيز الحوار بشأن صنع القرار قدرتنا الجماعية على التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها في أفريقيا في مجال السلم والأمن.

٩ - وقد لاحظت في تقرير المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/186)، أنه يمكن الاضطلاع بأعمال أخرى بدعم من الأمانة العامة والمفوضية، لتعزيز آليات التنسيق والمشاورة بين المجلسين. وسوف يشتمل هذا على ما يلي: (أ) التنفيذ الكامل لأحكام البيان المشترك الذي أصدره مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2008/421 و Corr.1)؛ (ب) إضفاء الطابع الرسمي على عقد الاجتماعات المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على أساس سنوي؛ (ج) المزيد من تبادل الخبرات بين الهيئتين بشأن أساليب العمل. وتعد الاجتماعات السنوية لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التي جرت في الأعوام الثلاثة الماضية خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن لكي تكون هذه الاجتماعات السنوية فعالة واستراتيجية عن حق، فإنها تحتاج من المجلسين إلى المزيد من التعمق في التحضير لها ومتابعتها.

١٠ - وتحقيقا لهذه الغاية، شدد مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ (PSC/PR/Comm CLXXVIII) على الحاجة إلى كفالة المزيد من التفاعل المنتظم بين رئيسه ورئيس مجلس الأمن، وكذلك إلى التنسيق والتزامن بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن في مجال صنع القرار. واتفق المجلسان في بيانهما المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/303)، ”على مواصلة مشاورتهما بشأن السبل والطرق الكفيلة بتعزيز تعاونهما وشراكتيهما، وكذلك بشأن طرائق تنظيم مشاورتهما“. وفي هذا الصدد، تبادل مجلس السلم والأمن بيانات ذات صلة مع مجلس الأمن في أعقاب مداولاته المتعلقة بمجالات ذات اهتمام مشترك.

## الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

١١ - لا يزال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي مسؤولين عن عمليات صنع القرار الخاصة بكل منهما. وبوسع اتساق عملية صنع القرار بين المجلسين أن يحسن فعالية الشراكة الاستراتيجية والتشغيلية بين الأمانة العامة واللجنة في مجال تحليل النزاعات، ووضع الاستراتيجيات، وتخطيط العمليات والعكس صحيح. وينبغي أن يستفيد عمل الأمانة العامة والمفوضية في هذا الصدد من المزايا النسبية لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد سلط الفريق الضوء في تقريره على ضرورة فهم العلاقة بين الأمانة العامة والمفوضية وإنشاء عملية تشاورية رسمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١٢ - وعلى الصعيد الاستراتيجي، فإني على اتصال وثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، ويتشاور وكلاء الأمين العام بانتظام مع المفوضين المعنيين بالمجالات ذات الاهتمام المشترك في مفوضية الاتحاد الأفريقي. وكما أوصى الفريق، نعتقد أنا والرئيس بينغ أنه ينبغي إنشاء آلية تنسيق أكثر تنظيماً بين الأمانة العامة والمفوضية على مستوى رفيع. وفي هذا الصدد، سينشئ كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فرقة عمل مشتركة مختلطة معنية بالسلم والأمن تجتمع مرتين في السنة على مستوى وكلاء الأمين العام ومفوضي الاتحاد الأفريقي ذوي الصلة لاستعراض المسائل الاستراتيجية والتشغيلية الفورية والطويلة الأجل.

١٣ - وعلى الصعيد التشغيلي، تتضح هذه الشراكة بالفعل عن طريق عملنا المشترك بشأن دارفور، والصومال، وبناء القدرات، والوساطة والإنذار المبكر، ويشمل ذلك في كينيا ومدغشقر وموريتانيا. وهناك مجال لمواصلة تحديد معايير هذه الشراكة عن طريق تنسيق وضع التقييمات الاستراتيجية والمفاهيم المشتركة للعمليات، وكذلك تحسين التواصل في مجال الإدارة وإعداد التقارير المتصلة بجهودنا المشتركة في الوساطة وحفظ السلام. ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نعترف بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي قد لا تتفقان دائماً على جميع النقاط المتعلقة بهذه الجهود. وقد لا يتفق مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن دائماً بشأن جميع النقاط المدرجة على جدول أعمالهما. إلا أنه ينبغي لنا أن نسلم بالاختلافات في النهج وأن نسعى إلى العمل نحو تحقيق هدفنا المشترك لإحلال السلم والأمن في مناطق النزاعات.

١٤ - وفي هذا الصدد، ستحيط الأمانة العامة للأمم المتحدة علماً في تقاريرها بآراء مجلس السلم والأمن حتى يكون مجلس الأمن على عمل تام بآراء مجلس السلم والأمن في المسائل التي ينظر فيها. ومن الأمور الإيجابية أن نلاحظ بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبر عن آراء مجلس الأمن في التقارير التي تقدمها إلى مجلس السلم والأمن.

١٥ - ومن المهم أيضا أن تواصل الأمانة العامة والمفوضية تعزيز تفاعلها المنتظم. ويوجد عدد من القنوات بالفعل لدعم تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات لعام ٢٠٠٦، الذي يشكل الإطار الشامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وقد أسفرت "الاجتماعات الاستشارية السنوية بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها" أو "التبادل بين المكاتب" عن مبادرات مشتركة ملموسة على الصعيد القطري. وتتم متابعة هذا التبادل بين المكاتب عن طريق جلسات تداول أسبوعية بالفيديو. وتغطي هذه الاجتماعات طائفة واسعة من المسائل، بدءا من الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات ووصولاً إلى الوساطة وإجراء الانتخابات.

١٦ - وينبغي أن يتوسع نطاق التبادل بين المكاتب بقيادة إدارة الشؤون السياسية ليشمل الموظفين ذوي الصلة من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عند الاقتضاء. وقد يكون التبادل بين المكاتب أيضا بمثابة آلية تحضيرية للاجتماعات السنوية لفرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بالسلم والأمن.

١٧ - وتعد أيضا مشاورات منتظمة بين الأمانة العامة ومكتب المراقبين الدائمين للاتحاد الأفريقي في نيويورك، من جهة، والمفوضية وحضور الأمانة العامة للأمم المتحدة في أديس أبابا من جهة أخرى. وقد عزز هذا المستوى من الالتزام تبادل المعلومات وتنسيقها. وأعتقد أنه يمكن مواصلة تعزيز علاقتنا عن طريق إعادة هيكلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، ويشمل ذلك إدماج الحضور الحالي للأمانة العامة في أديس أبابا. وتوافق مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الأفريقية على هذا النهج. ولذلك، أعتزم أن أقدم مقترحا إلى الجمعية العامة التي سوف تعمل على ترشيح هذا الحضور وزيادة فعاليته مع تخفيف التكاليف إلى الحد الأدنى.

١٨ - وسعيا وراء تعزيز مشاركة الأمانة العامة والدول الأعضاء على نحو فعال في العدد الكبير من المسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، تسلم مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا بأنه من المهم تحسين قدرة مكتب المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال السلم والأمن. وقد فهمت أن المفوضية ستبذل جهودا لتحقيق هذه الغاية.

## ثالثاً - تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتأذن بها الأمم المتحدة

١٩ - اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له حتى الآن بعمليات لحفظ السلام في بوروندي وجزر القمر والسودان وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا. ولئن أثبتت هذه البعثات قيمة الاستجابة الإقليمية السريعة، فإن قدرة كل منها على تنفيذ ولاياتها كثيرا ما كان يقيد بها الافتقار إلى القدرات العسكرية، ونقص الموارد، وعدم توفر القدرة المؤسسية الملائمة للتخطيط للعمليات وإدارتها ونشرها وتصفيتها. ونتيجة لذلك، اعتمد عدد من عمليات الاتحاد الأفريقي بشدة على دعم الجهات المانحة والدعم المخصص الذي تقدمه الأمم المتحدة، واضطلعت فرادى البلدان المساهمة بقوات بدور حاسم في بعض الحالات. وعلى الرغم من هذه التحديات، أحرز الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له تقدما كبيرا على صعيد الاستجابة لطلبات فورية لحفظ السلام في أفريقيا، بينما كان يعمل في الوقت نفسه على بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك من خلال تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، التي ستوفر للاتحاد الأفريقي قدرة احتياطية لحفظ السلام على المدى الطويل.

٢٠ - وكما شدد على ذلك مجلس الأمن بموجب القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، يجد عدم توافر موارد يمكن التنبؤ بها وتتسم بالاستدامة من قدرة الاتحاد الأفريقي على التحرك، على الرغم من إرادته السياسية الواضحة الوفاء بالتزاماته في مجال السلام والأمن في أفريقيا. وعلى وجه التحديد، رُبط غياب تمويل يمكن التنبؤ به ويتسم بالاستدامة بعدد من القيود التنفيذية الجوهرية، ومنها:

- (أ) العجز عن الوصول بقوام البعثات إلى المستويات المأذون بها؛
- (ب) ومحدودية الفعالية التنفيذية الناجمة عن تركيز قصير المدى على توافر التمويل، بدلا من اعتماد تركيز استراتيجي طويل المدى على إنجاز الولاية؛
- (ج) ومرور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بمرحلة انتقالية صعبة، من عملية قليلة الموارد يقوم بها الاتحاد الأفريقي إلى عملية مختلطة لحفظ السلام (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور)؛
- (د) وإلقاء عبء إداري وتنسيقي وإداري مالي لا يطاق على عاتق عملية محدودة القدرة للاتحاد الأفريقي بسبب آليات الإبلاغ والإشراف لدى جهات مانحة متعددة.

## توصية الفريق

٢١ - في ضوء ما تقدم، أوصى الفريق باستخدام التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها المنظمة لفترة لا تزيد على ستة أشهر وبشكل عيني. معظمها. وأوصى الفريق بأن يستند هذا الدعم إلى: (أ) موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة على كل حالة على حدة؛ و (ب) إبرام اتفاق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تنتقل بموجبه البعثة لتصبح خاضعة لإدارة الأمم المتحدة في غضون ستة أشهر.

## تحليل توصية الفريق

٢٢ - يتعين أن يستند نشر أي عملية لحفظ السلام إلى مبدأ حصولها على الدعم الضروري والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها. ويترتب على ذلك أن أي عملية يجب أن تقوم على معايير أساسية هي إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته ومرونته. ولا يزال تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام حتى الآن يقدم من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي أو الأنصبة المقررة وتبرعات الجهات المانحة. وفي بوروندي وليبيريا، تحملت فرادى البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي جزءا كبيرا من العبء المالي. وفي حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، استُكملت التبرعات بمجموعات تدابير الدعم التابعة للأمم المتحدة التي تموّل عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

٢٣ - ولا تزال تستخدم حتى الآن خمس آليات تمويل لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام هي: (أ) الأنصبة المقررة للاتحاد الأفريقي؛ (ب) مساهمات فرادى البلدان المساهمة بقوات التابعة للاتحاد الأفريقي؛ (ج) التبرعات؛ (د) مجموعات تدابير الدعم التابعة للأمم المتحدة التي تموّل عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة؛ و (هـ) مزيج من الآليات المذكورة آنفا. وتُستعرض هذه الآليات في الفرع التالي من هذا التقرير.

## الأنصبة المقررة للاتحاد الأفريقي

٢٤ - عند إقامة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، أنشأ الاتحاد الأفريقي أيضا صندوقا للسلام لتوفير الموارد المالية اللازمة لبعثات دعم السلام وغيرها من الأنشطة التنفيذية المتصلة بالسلام والأمن. ويتكون صندوق السلام من مخصصات مالية تبلغ ٦ في المائة من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي (بما في ذلك المساهمات المتأخرة)، ومن تبرعات الدول الأعضاء والجهات المانحة، وكذلك من مصادر أخرى داخل أفريقيا، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، طلبت الدورة



الخاصة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في طرابلس في إعلان طرابلس بشأن القضاء على التزاعات في أفريقيا وتعزيز السلام المستدام SP/ASSEMBLY/PS/DECL(I) أن "تتخذ المفوضية الخطوات التحضيرية اللازمة لزيادة التحويل القانوني من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي إلى صندوق السلام من ٦ في المائة إلى ١٢ في المائة". وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية إلى دولها الأعضاء تقديم التبرعات لصندوق السلام.

٢٥ - وساهم عدد من الجهات المانحة في صندوق السلام منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٤ لتمويل عمليات دعم السلام والوساطة وأنشطة منع نشوب النزاعات. ولاستقطاب المزيد من المساهمات لصندوق السلام، سيكون من المهم بالنسبة للاتحاد الأفريقي العمل بفعالية على توسيع قاعدة الجهات المانحة لديه، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد داخل القارة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خطة عمل ونظم المساءلة المالية المناسبة لإدارة التمويل المتزايد من الجهات المانحة. وترد في الفقرتين ٤٦ و ٤٧ السبل التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي تعزيز قدرته في هذا المجال.

٢٦ - ومع تعزيز البلدان الأفريقية قدرتها على توفير التمويل المقرر لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، سيظل من الضروري أن تواصل الجهات المانحة والشركاء تقديم الدعم اللوجستي والتبرعات للاتحاد الأفريقي. وسيتم بنفس القدر من الأهمية تقديم الدعم المباشر للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مجالات المعدات والاكتفاء الذاتي والتدريب، التي لا تزال هناك حاجة ماسة إليها.

#### المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات

٢٧ - تقدم البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي موارد كبيرة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، فضلا عن عمليات الجماعات الاقتصادية الإقليمية. فقد قدمت جمهورية جنوب أفريقيا مساهمة جلييلة عندما اضطلعت بدور الدولة الرائدة في بوروندي في إطار الاتحاد الأفريقي، وحذت نيجيريا وعدد من بلدان غرب أفريقيا المساهمة بقوات حذوها في سيراليون وليبيريا في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما قدمت دول أفريقية أعضاء الدعم الجوي لتحركات القوات. وعلاوة على ذلك، فإن كلفة إعداد القوات ونشرها من قبل البلدان الأفريقية المساهمة بقوات لا تسدّ دائما بالكامل من تبرعات الجهات المانحة.

٢٨ - ولئن كانت النفقات التي تتحملها البلدان الأفريقية المساهمة بقوات عند نشر العمليات باهظة والدور القيادي الذي تضطلع به في هذا السياق كبيرا، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية جميع احتياجات عملية من عمليات حفظ السلام. فلا يزال مطلوبا من

الجهات المانحة الثنائية تقديم دعم كبير، كما أن الاتصالات المتبادلة والمركزية والآليات المعتمدة في المقر سوف تحتاج إلى الدعم على صعيد الاتحاد الأفريقي أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى غرار سائر آليات التمويل الطوعي، سيتطلب الاعتماد على البلدان المساهمة بقوات، حتى وإن كان مصحوبا بدعم ثنائي، بذل جهود تنسيق معقدة وتستغرق وقتا طويلا لضمان الاستجابة بشكل أكثر مرونة للاحتياجات عند ظهورها.

#### التبرعات

٢٩ - ما فتئت التبرعات تسهّل بالفعل نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والإنفاق عليها. وبشكل خاص، يوفر مرفق إحلال السلام في أفريقيا الذي يموله الاتحاد الأوروبي آلية تمويل أساسية أتاحت أكثر من ٤٠٠ مليون يورو بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ و ٣٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ لدعم السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك ٢٠٠ مليون يورو لدعم عمليات السلام، و ٦٥ مليون يورو لبناء قدرات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، و ١٥ مليون يورو لآليات الاستجابة المبكرة، و ٢٠ مليون يورو لحالات الطوارئ.

٣٠ - بيد أن الدروس المستفادة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تُظهر أن التبرعات لم يكن ممكنا التنبؤ بها ولم تكن في أغلب الأحيان كافية لتغطية جميع احتياجات العمليات المكتملة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تنسيق التبرعات المقدمة من عدد من الجهات المانحة معقدا ويؤدي إلى ثغرات. ففي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على سبيل المثال، ساعدت التبرعات على الإنفاق على البعثة ولكن، مع أن الأمم المتحدة لم تأل جهدا لتنسيق التمويل الذي تم توفيره عينيا وعن طريق التحويلات المباشرة، ظلت احتياجات أساسية للبعثة المذكورة دون تمويل أو شهدت الكثير من التأخير.

٣١ - ولكي تتمكن التبرعات من تلبية الاحتياجات المالية لعمليات مكتملة للاتحاد الأفريقي، ينبغي للجهات المانحة تعزيز إمكانية التنبؤ بهذه الموارد، كما ينبغي لها في هذا الصدد، أخذ التكاليف الكاملة لعملية ما في الاعتبار منذ بدايتها ووضع خطة لتلبية جميع احتياجاتها المالية قبل نشرها. وقد أثبتت التجربة أن تلبية جميع احتياجات عملية مكتملة لحفظ السلام مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سوف تتطلب مستوى من التمويل لم تبلغه الجهات المانحة حتى الآن بعد. فلئن كان مرفق إحلال السلام في أفريقيا، على سبيل المثال، قد أسهم إسهاما كبيرا من خلال توفير حوالي ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا خلال فترة ثلاث سنوات لتمويل عمليات حفظ السلام وآليات الاستجابة المبكرة، فإن صناديقه وحدها لن تكون قادرة على

تمويل عمليات كاملة لحفظ السلام. ويمكن أن تتضح هذه النقطة بالمقارنة عند استعراض احتياجات الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحدها، التي تبلغ حوالي ٢١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة تسعة أشهر، والتي ستُلبى من مجموعات تدابير الدعم التابعة للأمم المتحدة.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لكي تتسم التبرعات المقدمة لتمويل عمليات حفظ السلام بالفعالية، يتعين على الجهات المانحة تكييف عمليات الدفع وإجراءات الإبلاغ لديها لتوفير الأموال بأكبر قدر ممكن من إمكانية التنبؤ والمرونة. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة بعثة الأمم المتحدة في السودان قد أعاقتها أيضا الإجراءات المعقدة وتأخر عمليات الدفع والاعتماد على المقاولين الذين اختارهم الجهات المانحة.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، سيتعين على الجهات المانحة والاتحاد الأفريقي مواجهة التحدي المعقد المتمثل في التنسيق للاستفادة من الموارد إلى أقصى حد وتجنب حالات التأخر والشغرات التي أدت إلى تقويض البعثات في الماضي. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم بالنسبة للجهات المانحة والشركاء مواءمة مستلزمات الإبلاغ، والتنسيق بشكل فعال فيما بينهما والمساعدة على بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الإبلاغ.

٣٤ - ولتعزيز فعالية التبرعات إلى أقصى حد، يمكن للاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، النظر في إنشاء صندوق استثماري دائم ومرن لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في إطار صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي يمكنه، إذا سوهم فيه بما يكفي من الموارد، أن يوفر إمكانية التنبؤ والاستدامة المطلوبتين للاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي على إدارة الصندوق الاستثماري ماليا والإشراف عليه، والقيام في الوقت نفسه ببناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي. وإذا لم تكن الأموال في الصندوق الاستثماري كافية لتلبية احتياجات عملية ما لحفظ السلام، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في الإذن بمجموعة تكميلية من تدابير الدعم التابعة للأمم المتحدة. وستكون فعالية مثل هذه الآلية مرهونة بمدى استعداد الجهات المانحة للمساهمة في صندوق استثماري، والمرونة والسرعة اللتين يمكن بهما الإفراج عن هذه الأموال لاستخدامها في عمليات حفظ السلام.

مجموعات تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة والممولة من الأنصبة المقررة

٣٥ - إذ تقر الجمعية العامة بالشغرات الموجودة بين الدعم الطوعي والاحتياجات التشغيلية، فقد أذنت بتخصيص مجموعات تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن لكفالة الاستدامة وتيسير الانتقال في نهاية المطاف إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وأذنت مجموعات تدابير الدعم بالتمويل المقدم في

إطار الأنصبة المقررة لمجالات محددة في إطار مجموعتي تدابير الدعم الخفيف والدعم القوي المقدمتين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومجموعة تدابير الدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وشملت هذه المجالات دفع تكاليف القوات وبدلاتهم لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قبل انتقال السلطة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك توفير المعدات والخدمات التي عادة ما توفر لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وضمن مختلف عناصر التمويل الذي يجري توفيره عن طريق مجموعتي تدابير دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، خصصت أموال الأمم المتحدة المقررة لجميع فئات النفقات المنطبقة على بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٦ - واستنادا إلى ما توفر من خبرات حتى الآن، لا توفر مجموعات تدابير الدعم بالضرورة الاستدامة والقدرة على التنبؤ اللازمين لدعم بدء تشغيل عملية لحفظ السلام بفعالية. فلكي تنجح مجموعات تدابير الدعم، من الضروري أن يؤذن بتخصيصها مبكرا وأن تحظى بجميع الأصول المطلوبة. وفي حالة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أذن بتخصيص مجموعات تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة بعد فترة تتراوح بين ١٨ شهرا وعامين من بدء عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان. ولو أريد لمجموعة تدابير دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أن تيسر بفعالية أكبر نقل السلطة إلى الأمم المتحدة، لوجب تنفيذها في بداية الانتشار. علاوة على ذلك، تكشف تجربة مجموعة تدابير الدعم القوي - حيث لم توفر مضاعفات القوة أو الوحدات التمكينية التي تضطلع بدور حاسم - عن قيد محتمل آخر قد يحد من فعالية مجموعات تدابير الدعم التي تتضمن عناصر عسكرية.

٣٧ - ومن شأن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أن يبرز الدعم السياسي الذي يقدمه مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمة إقليمية. وفي هذا الصدد، إذا ما أريد إعطاء الإذن بصرف مجموعات تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة في المستقبل، ينبغي من حيث المبدأ ألا ينظر في الدعم المقدم من الأمم المتحدة سوى في الحالات التي تجرى فيها مشاورات بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لكفالة مواءمة الأهداف السياسية والأمنية لهذه العمليات قبل أن تأذن أي من الهيئتين بإنشاء وانتشار عملية من هذا القبيل.

٣٨ - وعلى النحو الذي أشار إليه الفريق في تقريره، ينبغي أن يقوم استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لفائدة عملية بقيادة الاتحاد الأفريقي على افتراض أن مجلس الأمن يعتمز

العمل على أن تنتقل البعثة إلى الأمم المتحدة. وينبغي لمثل هذا الترتيب أيضا أن يهدف إلى إنشاء بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي بمقاييس الأمم المتحدة قدر الإمكان، مما لن يزيد إلى أقصى حد من احتمال النجاح في مرحلة بدء التشغيل فحسب، بل سييسر أيضا عملية الانتقال التي ستقع في نهاية المطاف.

٣٩ - إضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أشار إليه الفريق أيضا، من شأن توفير مجموعة تدابير الدعم المقدمة من الأمم المتحدة والممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أن يستتبع صدور إذن على أساس كل حالة على حدة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولدى صدور هذا الإذن، ستحدد الجمعية العامة نطاق مجموعة تدابير الدعم ومستوى الأنصبة المقررة التي سيحري توفيرها، كما هو الحال بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيخضع التمويل الذي تأذن به الأمم المتحدة للوائح الإدارية للأمم المتحدة وإجراءاتها، ومن ثم سيلزم اقترانه بهيكل للإدارة والمساءلة تابع للأمم المتحدة.

٤٠ - إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري كفالة وجود اتفاق مسبق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن نطاق الأنشطة التي ستندرج ضمن معايير مجموعة تدابير الدعم. فلن تتضمن مجموعات تدابير الدعم سوى عناصر العملية التي عادة ما تجري تغطيتها بالنسبة لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. أما فيما يخص عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سيلزم الحصول على التمويل لأنشطة معينة من مصادر التبرعات، وذلك إما عن طريق صندوق استثماري محدد للبعثة أو التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة.

#### الجمع بين مختلف الآليات

٤١ - لقد قرر المجتمع الدولي في ظل ظروف معينة تقديم الموارد للاتحاد الأفريقي من أجل عمليات لحفظ السلام بالجمع بين الآليات السالفة الذكر. وبينما لا يزال إجراء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعملية كاملة لاستخلاص الدروس سابقا لأوانه، فإن بعض الاتجاهات الناشئة لها صلة وثيقة بهذا التحليل. فالدعم المقدم لعملية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثلا يمر عبر ثلاث قنوات: مجموعة تدابير الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة والتمويل من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة؛ والتبرعات المحوّلة عبر صندوق استثماري للأمم المتحدة، والتمويل الثنائي وتدابير الدعم.

٤٢ - ويستلزم ما يترتب على ذلك من مصادر التمويل المتعددة قدرا كبيرا من التنسيق بغرض التقليل من الثغرات والازدواجية إلى أدنى حد. وتؤدي مصادر التمويل المتعددة أيضا إلى إيجاد أطر متوازنة للإدارة والمساءلة بالنسبة لنفس العملية. وبالنظر إلى تطور القدرة في مجال

إدارة الشؤون الإدارية والمالية داخل الاتحاد الأفريقي، من المرجح أن تؤثر مصادر التمويل المتعددة تلك وتلك الهياكل المتوازية على البرنامج الطويل الأجل لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٤٣ - وبناء على طلب من مجلس الأمن، لا ينطبق إذن الجمعية العامة بتخصيص الأنصبه المقررة سوى على مجموعة لتدابير الدعم اللوجستي. ونتيجة لذلك، لا يزال الاعتماد مستمرا على مصادر التبرعات لتلبية الاحتياجات غير المتصلة بالدعم اللوجستي. ويعرض ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لخطر عدم توفير الموارد بصورة مستدامة وقابلة للتنبؤ، وهو ما يعزز أهمية الدروس المشار إليها في الفقرة ١٨، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق مستويات قوام البعثة المأذون به بموجب ولايتها.

## رابعا - بناء القدرات المؤسسية من أجل عمليات حفظ السلام

٤٤ - إضافة إلى الحصول على موارد مالية تتسم بالاستدامة والقدرة على التنبؤ بها والمرونة لإنشاء عمليات لحفظ السلام، يتمثل التحدي الرئيسي أمام مفوضية الاتحاد الأفريقي في غياب القدرة المؤسسية الكافية في المهام الرئيسية المتصلة بالإدارة والدعم والتخطيط الاستراتيجي. وهذه القدرة مطلوبة لتلبية مطالبها الآنية في مجال حفظ السلام وتحقيق هدفها الطويل الأجل المتمثل في تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، على حد سواء.

٤٥ - وتتعاون الأمم المتحدة حاليا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال عدد من مبادرات بناء القدرات في مجال حفظ السلام. وتستند هذه المساعدة إلى المبادئ التالية:

(أ) التشاور بين الأمانة العامة والمفوضية قبل نشر عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي قد يطلب لها الاتحاد الأفريقي الدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة لأجل التخطيط أو غير ذلك من أشكال المساعدة التقنية؛

(ب) يتعين على الاتحاد الأفريقي تحديد الاحتياجات، على النحو المشار إليه أعلاه، الناشئة عن قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على استيعاب المساعدة؛

(ج) يتعين تقديم دعم الأمم المتحدة في سياق الطلبات المترامنة على دعم العمليات الميدانية للأمم المتحدة؛

(د) سيطور الاتحاد الأفريقي في نهاية المطاف القدرة التي تتماشى مع احتياجاته الخاصة. ولا ينبغي القيام بمجرد تصدير نظم الأمم المتحدة، وإنما ينبغي النظر إليها على أنها مورد يمكن للاتحاد الأفريقي تعديله ليلبي احتياجاته الفريدة؛

(هـ) ستقدم المساعدة التقنية للأمم المتحدة قدر الإمكان من جانب موظفين على أرفع مستوى من ذوي الخبرات الميدانية الحديثة في مجال عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

٤٦ - وتحت رعاية البرنامج العشري لعام ٢٠٠٦ لبناء القدرات المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يقدم الدعم لطائفة من الأنشطة تتراوح بين الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات والتدريب وعمليات تبادل الموظفين وتبادل المعارف. وعلى وجه الخصوص، لدى إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عدد من المبادرات الجارية التي تشمل بناء القدرات في مجال الوساطة، والانتخابات، وتسوية النزاعات، والإنذار المبكر، والتخطيط والعمليات في مجال حفظ السلام، وسيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه المبادرات في تقرير المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي (S/2008/186). وسيجري استعراض وتقييم البرنامج العشري لبناء القدرات في نهاية هذا العام.

٤٧ - وإضافة إلى الأنشطة الجارية في إطار البرنامج العشري لبناء القدرات، أوصى الفريق بأن يحدد الاتحاد الأفريقي أولوياته فيما يخص تدريب الموظفين، ولا سيما في المجالات المتصلة بإدارة المالية واللوجستية والإدارية. وفي بيانه الرئاسي المؤرخ ١٨ آذار/مارس (S/PRST/2009/3)، طلب مجلس الأمن كذلك أن تتعاون الأمانة العامة والمفوضية في مجال وضع قائمة بالاحتياجات فيما يتصل بالقدرة.

٤٨ - وعقب مشاورات مكثفة، أكدت الأمانة العامة والمفوضية أن الاتحاد الأفريقي ينبغي له أن يواصل تطوير جميع مجالات الدعم ليتسنى له تخطيط ونشر وتصفية عمليات حفظ السلام على نحو فعال. ويتطلب ذلك من الاتحاد الأفريقي تطوير هيكله وتحديد الاختصاصات الأساسية اللازمة لعملياته لحفظ السلام، بما فيها الاختصاصات التي تضاف إلى مديرية السلم والأمن. وينبغي وضع خطة وخارطة طريق واسعتين ومشتركتين بين الإدارات لبناء القدرات في أقرب وقت ممكن، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء على النحو المطلوب. وستوفر خارطة الطريق لبناء القدرات أيضا الإطار الذي يمكن من خلاله لشركاء ومناخين آخرين التركيز على برامج المساعدة وجدول زمني للتنفيذ وآليات التمويل. ولكفالة أخذ الاتحاد الأفريقي بزمام عملياته، ينبغي لهيكله ووظائفه الأساسية أن تحظى بموافقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبالتمويل من الميزانية العادية للاتحاد الأفريقي.

٤٩ - وإضافة إلى وضع خارطة طريق لبناء القدرات، ستضطلع الأمم المتحدة بعدد من المبادرات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد الاتحاد

الأفريقي في معالجة بعض أوجه قصوره الرئيسية في مجالات الشؤون المالية واللوجستية والموارد البشرية والمشتريات. وينبغي أن تنظّم المبادرات باتفاق إداري سيجري بحشه، وينبغي أن تتخذ على أساس استرداد التكاليف حسب الاقتضاء. وسيعتمد وضع هذه المبادرات، ولا سيما المبادرات المتخذة في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل، على دراسة شاملة ومشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للدروس المستفادة من مجموعتي تدابير الدعم الخفيف والدعم القوي بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومجموعة تدابير الدعم اللوجستي بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فضلاً عن التعاون في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بغية تحديد أفضل الممارسات.

### مبادرات الدعم القصيرة الأجل

(أ) منح مفوضية الاتحاد الأفريقي إمكانية الوصول إلى موقع إنترانت حفظ السلام بالأمم المتحدة (سياسات وإجراءات حفظ السلام). وهذا من شأنه أن يزود الاتحاد الأفريقي بمستودع معرفة للتعلم الذاتي؛

(ب) إدماج العديد من موظفي الموارد البشرية بالاتحاد الأفريقي في مقار الأمم المتحدة لمراقبة العمل في منظومة الأمم المتحدة في المقام الأول، إلى جانب توفير بعض القدرة من كبار الموظفين داخل فريق دعم حفظ السلام المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل كقناة اتصال بين إدارة الدعم الميداني والاتحاد الأفريقي من أجل تبادل أفضل الممارسات الحديثة؛

(ج) تبادل المعلومات مع الاتحاد الأفريقي بشأن موردي الأمم المتحدة والعقود، بما في ذلك كتيبات التكاليف القياسية، لمساعدة الاتحاد الأفريقي في تحسين قدرات إدارة المشتريات والعقود؛

(د) إدراج فريق من ممثلي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بتوفر القدرات، بما في ذلك ممثلو البلدان المساهمة بقوات في الاتحاد الأفريقي، داخل هيكل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعلم الدروس الناجمة عن خبرة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة؛

(هـ) تحديد إطار لاستمرار تبادل الخبرات والمعرفة في الأمم المتحدة بشأن عمليات القاعدة اللوجستية؛



(و) تقاسم حزمة إعداد الميزانية في عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة وقوابلها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برنامج التدريب على استخدامها. ويمكن في إطار هذا البرنامج، استحداث "ممر" يربط بين نظم ميزانية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتسهيل مواءمة أطر إعداد التقارير المالية؛

(ز) القيام بزيارات استطلاعية إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومقر الأمم المتحدة؛

(ح) الوصول إلى قدرات قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بما في ذلك مركز التصميم الهندسي ومركز نظم المعلومات الجغرافية.

### مبادرات الدعم المتوسطة إلى الطويلة الأجل

(أ) يمكن أن توفر الأمم المتحدة "ترتيبات احتياطية" لمساعدة الاتحاد الأفريقي في نشر بعثة تتألف من ما يلي:

'١' قدرة على التدخل السريع تضم فريقا صغيرا من الموظفين ذوي الخبرة في الأمم المتحدة في وظائف بدء التشغيل المهمة، مثل التخطيط والإدارة المالية والمشتريات والاستلام والتفتيش والهندسة والتوريد. ويمكن جلب هؤلاء الموظفين من بعثات حفظ السلام في الأمم المتحدة، ونشرهم في وظائف مؤقتة لدعم إنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي. وتمشيا مع مبدأ ملكية الاتحاد الأفريقي، يؤدي هؤلاء أدوار مساعدة فقط، ولن يتوقع منهم أداء مهام إدارية؛

'٢' الوصول إلى مخزونات النشر الاستراتيجية وعقود نظم الأمم المتحدة القائمة وقدرات النقل الاستراتيجية؛

(ب) إدراج موظفي الاتحاد الأفريقي في برامج تدريب إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني/إدارة الشؤون السياسية وبرامج بناء القدرات القائمة؛

(ج) تنفيذ برنامج للانتداب المؤقت ينشر فيه موظفو الاتحاد الأفريقي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومقارها لفترات تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر. وتتضمن طرائق هذا البرنامج التزاما من الأمانة العامة بعدم تعيين هؤلاء الأفراد لفترة مناسبة بعد انتهاء انتدابهم المؤقت. وسوف يستكمل البرنامج بالتدريب والتوعية في مجال العمليات والنظم التشغيلية الحرجة بما في ذلك الموارد البشرية والمشتريات والإدارة المالية والدعم القانوني وإدارة

الممتلكات والتخطيط اللوجستي وتفويض السلطة. وسوف يستخدمها الاتحاد الأفريقي كقاعدة لتطوير نظمه الإدارية الخاصة؛

(د) ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بإنشاء قدرة على التدريب مكرسة ومتكاملة لتغطية جميع المديرات التابعة للمفوضية، بما في ذلك وضع السياسات والإجراءات و"تدريب المديرين". ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي في إنشاء هذه القدرة.

### القوة الاحتياطية الأفريقية

٥٠ - تتناسب القدرات اللازمة للتصدي لمطالب الاتحاد الأفريقي الآنية لحفظ السلام مع تلك التي يحتاجها لإدارة القوة الاحتياطية الأفريقية وتشغيلها. وفي الإطار الواسع لحل النزاع من خلال الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، يتمثل هدف الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام على المدى الطويل في إنشاء القوة الاحتياطية. واستنادا إلى الأولوية الخمسة الإقليمية المتعددة الأبعاد في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية الخمس، تشمل كل وحدة عنصرا عسكريا على أساس لواء يتألف من حوالي ٥٠٠٠ فرد، وكذلك عناصر الشرطة والعناصر المدنية التي يمكنها الاستجابة السريعة للاحتياجات ذات الصلة بالسلام والأمن. ورغم أن القوة الاحتياطية لديها القدرة على تقديم مساهمة كبيرة للسلام والأمن في أفريقيا، فإنه يلزمها الالتزام المالي والمادي واللوجستي على المدى الطويل من قبل الشركاء ومن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على نحو متزايد.

٥١ - ولكي تعمل القوة الاحتياطية بكامل طاقتها، يجب أيضا أن تتوفر القدرة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تشكيل وحدات على مستوى الاستعداد المطلوب لمعداتها وقدراتها، في إطار هيكل دعم متكامل تماما، وداخل هيكل محدد للقيادة والسيطرة. ويجب أيضا أن تتوفر لهذه الأولوية عوامل مساعدة عضوية قوية على النحو المتوخى في مفهوم القوة الاحتياطية، بما في ذلك عناصر الهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والطيران والنقل والصيانة. ويجب أن تنشأ هذه العوامل المساعدة في إطار لوجستي مفهوم بوضوح وأن تزود بمعايير يمكنها الصمود أمام العمليات القاسية والصعبة.

٥٢ - ومن المهم للغاية أيضا أن يقوم الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتوضيح العملية التي ستحكم تكليف القوة الاحتياطية، وإقامة تفاهم بشأن الانتشار السريع، وتحديد هيكل القيادة والسيطرة بوضوح على أساس الأحكام ذات الصلة من بروتوكول السلام والأمن للاتحاد الأفريقي ومذكرة التفاهم المؤرخة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وينبغي للاتحاد الأفريقي أيضا وضع طريقة يمكن بها رصد مستويات ومعايير المعدات/القدرات لضمان أن تكون في حالة الاستعداد

المناسبة. وتساعد هذه الأساليب على تحديد أوجه قصور الدعم الرئيسية قبل النشر. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للاتحاد الأفريقي زيادة صقل مفهوم تقديم الدعم اللوجستي للقوة الاحتياطية لضمان بيان المسؤوليات وتقسيم العمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بوضوح.

٥٣ - ومن أجل التصدي لهذه التحديات الرئيسية وتفعيل القوة الاحتياطية، جرت سلسلة من عمليات التدريب الإقليمية ومن المقرر القيام بها طوال عام ٢٠٠٩. والركيزة الأساسية لهذه العملية هي العملية القارية للاتحاد الأفريقي المعنونة "أمني أفريقيا" التي ستجري في عام ٢٠١٠ لاستعراض عمليات ولاية الهيكل الأفريقي للسلام والأمن التي يتم بموجبها نشر القوة الاحتياطية؛ وممارسة هياكل الاتحاد الأفريقي والهياكل الإقليمية التي تدعم مفهوم القوة الاحتياطية؛ وتقييم تطور القوة الاحتياطية حتى الآن، واستخلاص الدروس المستفادة التي سيتم على أساسها تعديل أنشطة التطوير المقبلة.

### قدرة الدعم اللوجستي

٥٤ - من بين الاحتياجات الملحة لقدرة الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللوجستي لعمليات حفظ السلام، وللقوة الاحتياطية في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أوصى الفريق بأن ينظر الاتحاد الأفريقي في تطوير قدراته اللوجستية واستكشاف خيارات مبتكرة، بما في ذلك العقود التجارية المتعددة المهام أو برامج تعزيز اللوجستيات من أجل تفادي ضرورة تخزين كميات كبيرة من المعدات وتكاليف الصيانة.

٥٥ - وسيلزم الاتحاد الأفريقي تطوير قدرات الدعم الخاصة به، التي تشمل عناصر التمكين من كل من الأولوية الخمسة، وآليات سلسلة الدعم التي ستقدمها القواعد القارية والإقليمية، وعقد تجاري خاص متعدد الوظائف أو برنامج تعزيز لوجستي مدني لوضع هيكل دعم متكامل.

٥٦ - وتستند خصائص العقد اللوجستي التجاري ومدى ضرورته على التقدم المحرز في القوة الاحتياطية، والأهم من ذلك كله على قدرة عناصره التمكينية وآليات سلسلة الإمداد. وبمجرد أن تتطور قدرات دعم القوة الاحتياطية إلى المستوى المطلوب، سيتم تخفيض قائمة خدمات الدعم الإضافي اللازمة للعمليات. ويمكن لبرنامج التعزيز اللوجستي المدني بعد ذلك تزويد البعثة بقدرات دعم فعالة وسريعة. وسيجعل تخفيض قائمة الخدمات وانخفاض التكاليف ومتطلبات الإدارة الأقل إرهاقا هذا الخيار مرغوبا فيه وسريع الاستجابة إلى حد كبير. ويتمثل التحدي في تحديد وتعبئة مصادر تجارية للدعم اللوجستي أثناء مرحلة الإعداد. وسيكون العقد التجاري المتعدد المهام، رغم ما له من فوائد معينة، مكلفا للغاية وتصبح

السيطرة عليه. وقد ابتعدت الأمم المتحدة الآن عن هذا النهج بسبب ارتفاع التكاليف وتعقيدات المشتريات والتعقيدات الإدارية، وتفضل، بدلا من ذلك، الاستفادة من سلسلة من عقود الدعم المحددة الهدف. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن ينتهج هذا الخيار الأكثر مرونة أيضا بمساعدة الشركاء والأمم المتحدة. ولكن من الناحية المثالية يعد تطوير دعم القدرات داخل أלוية القوة الاحتياطية المفتاح لتقليل تعقيدات هيكل الدعم المركزي.

#### توفير التمويل لبناء القدرات

٥٧ - كما ذكر أعلاه، تأخذ الجهات المانحة والشركاء بزمام عدد كبير من مبادرات بناء القدرات الجارية في مجالي السلام والأمن. وهذه المبادرات ليست الآن منسقة تنسيقا كاملا وغالبا ما تكون متداخلة. ولاحظ الفريق أنه وقت إعداد التقرير كان هناك أكثر من ١٣٠ مساهمة مختلفة موجهة إلى الاتحاد الأفريقي، ولكل منها احتياجاتها من الإبلاغ والرصد. وكانت النتيجة وقوع القدرات الإدارية بالاتحاد الأفريقي في دائرة الإبلاغ والمراجعة الدائمة من قبل الجهات المانحة ومن ثم تكافح من أجل بناء القدرات أو إحداث تغيير وتحسين النظام القائم، وبالتالي معالجة شواغل المانحين الأساسية.

#### توصيات الفريق

٥٨ - أوصى الفريق باتخاذ الخطوات التالية:

- (أ) أن يعد الاتحاد الأفريقي خطة شاملة لبناء القدرات على المدى الطويل؛
- (ب) إنشاء صندوق استثماري متعدد الجهات المانحة تدمج فيه مصادر الدعم الحالية، وإيجاد شكل موحد لإبلاغ جميع الجهات المانحة؛
- (ج) إنشاء مجلس سياسات مع ممثلين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية لتقديم التوجيه في مجال السياسات والإشراف على أنشطة الصندوق الاستثماري؛
- (د) إدارة الصندوق، كتدبير انتقالي، من قبل وكالة حتى يتم تأسيس قدرة كافية في إطار الاتحاد الأفريقي.

#### تحليل توصية الفريق

٥٩ - إنني أشاطر آراء الفريق مشاطرة كاملة فيما يتعلق بالحاجة إلى خطة طويلة الأجل شاملة لبناء القدرات. فرغم أن التجربة الأخيرة للأمم المتحدة في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي

في الصومال تتضمن إنشاء صندوق استثماري من أجل عملية حفظ السلام وليس صندوقاً استثمارياً من أجل بناء القدرات، فهي مع ذلك تقدم مثلاً مفيداً لتقييم توصية الفريق المتعلقة بآليات تمويل الصناديق الاستثمارية للمانحين المتعددين من أجل بناء القدرات. وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بتنظيم مؤتمر للمانحين الدوليين بشأن الصومال، وذلك لدعم الصناديق الاستثمارية للمانحين المتعددين المنشأة من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٦٠ - وكان التنبؤ بإنشاء الصناديق الاستثمارية للمانحين المتعددين على أساس افتراض أن فوائد الإطار المتين لإدارة ورقابة الأمم المتحدة، إلى جانب تكاليف خاصة للدعم البرنامجي تبلغ ٥ في المائة (بالمقارنة مع النسبة القياسية للأمم المتحدة البالغة ١٣ في المائة) ستكون خياراً جذاباً بالنسبة للمانحين المحتملين. بيد أن التعهدات الفعلية المقدمة إلى الصندوق الاستثماري لم تبلغ سوى ١٥ في المائة تقريباً من مجموع التعهدات المعلنة. وكما ذكر أعلاه، فإن أكثرية المانحين فضلوا المساهمة عن طريق ترتيبات مباشرة. وتوحي المشاورات التي جرت مع مختلف المانحين، كما توحي تجربة لجنة الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن، أن التفضيل ذاته ينطبق على تمويل بناء القدرات.

٦١ - وتدعو الحاجة إلى آلية تنسيق معززة بشكل ملموس لمعالجة كل من التحديات البرنامجية والتحديات الإدارية عبر مجموعة برامج المانحين والاتحاد الأفريقي بأكملها في مجال السلام والأمن. ومما يعادل ذلك أهمية التزام من قبل المانحين ببذل الجهود من أجل تحسين التنسيق في برامجهم. وتبذل الجهود حالياً من أجل التوفيق بين شروط الإبلاغ البرنامجي بالنسبة لمساهمات المانحين. ومن شأن توسيع هذه الجهود كي تشمل نموذج إبلاغ مالي وحيد مع وظيفة مراجعة موحدة، يوافق عليه جميع الشركاء، أن يكون تحسناً كبيراً آخر سيعزز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ استراتيجيته لبناء القدرات. ومن شأن آلية كهذه، إلى جانب خطة مركزة وخطوة طريق من أجل بناء القدرات، أن تحقق معظم الفوائد التي كان يمكن استخلاصها في أحوال أخرى من إنشاء الصناديق الاستثمارية للمانحين المتعددين.

٦٢ - وفي وسع الأمم المتحدة أن تسهل هذه العملية من خلال عدد من المبادرات، بما فيها إجراء مناقشة مع الاتحاد الأفريقي والشركاء بشأن إمكانية إنشاء إطار منسق لإدارة الشؤون الإدارية والمالية يمكن أن يوحد التمويل على أساس عدد محدود من البرامج المواضيعية. كما يمكن أن يشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة توفير الخبرات التقنية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة المالية، وكذلك استخدام خبرات الأمم المتحدة في مجال الآليات الموحدة للإبلاغ والإشراف من أجل مساهمات المانحين.

٦٣ - وستوفر هذه المبادرات الأساس التقني الذي يمكن أن يُبنى عليه التنسيق. وكما أشار الفريق أيضا، فإن أي جهد يُبذل من أجل التنسيق لا بد من أن يصاحبه التزام مقابل من جانب جميع أصحاب المصلحة.

## خامسا - الملاحظات

٦٤ - تقوم المنظمات الإقليمية بدور فعال باطراد في دعم مجلس الأمن، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، للاضطلاع بمسؤولياته الرئيسية في صيانة السلام والأمن. وفي هذا السياق، فإن تعزيز دور حفظ السلام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية هو تطور كبير يلقي الترحاب. فقد كانت قادرة على الانتشار بسرعة، بموارد محدودة وكاستجابة أولى، عندما كانت الظروف المليئة بالتحدي تتطلب تدخلا قويا. وقد تحمل الاتحاد الأفريقي مسؤولياته في بيئات سياسية معقدة بتفويض من مجلس الأمن، وغالبا في الحالات التي يتمتع بها الاتحاد الأفريقي بميزة نسبية أو في الأحوال التي لم تكن فيها الأحوال لتؤدي إلى دور لحفظ السلام تقوم به الأمم المتحدة أو في الأحوال التي كانت فيها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا منقسمين بشأن أفضل تصرف.

٦٥ - وإني ملتزم تماما بدعم الاتحاد الأفريقي في استخدام إمكانياته كشريك للأمم المتحدة لتحقيق السلام في أفريقيا. وفي هذا التقرير، قدمت عددا من الاقتراحات التي أعتقد بأنها ستعزز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المنطمتين. كما أنني سعت إلى وصف سلسلة من الإجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي في وسع الأمم المتحدة اتخاذها لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات حفظ سلام ناجحة. وإني أشيد بالجهود التي يبذلها المانحون، وأشدد على الحاجة إلى العمل سوية، ضمن إطار مركز لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٦٦ - كما أكدت على الحاجة إلى توفير الموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها لضمان نجاح عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بتفويض من الأمم المتحدة. وقدمت تقييما لمختلف الآليات التي يمكن أن تساعد مجلس الأمن والجمعية العامة في استكشاف الوسائل لمساعدة الاتحاد الأفريقي في دعم عمليات حفظ السلام التي فوضه بها مجلس الأمن.

٦٧ - وفي نهاية المطاف، ستكون من مسؤوليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي توفير الموارد الضرورية لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبي بقرار الاتحاد الأفريقي زيادة مخصصات الميزانية العادية للصندوق الاستئماني للسلام التابع للاتحاد الأفريقي. فهذا هام بوجه خاص في التصدي للتحديات التي

قد يواجهها الاتحاد الأفريقي في تمويل القوة الاحتياطية الأفريقية وغيرها من عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها. بموجب التفويض الوحيد من قبل مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي.

٦٨ - وعندما يتقرر أن حفظ السلام هو أفضل تصرف لمعالجة النزاع في أفريقيا، فإنه من الجوهري أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سوياً لبناء التوافق في الآراء والدعم للعملية ولتنسيق بين الولايات، والأهداف والموارد المتاحة. ومن الضروري أيضاً القيام بتنسيق استراتيجي وتشغيلي كامل وإجراء مشاورات بين الأمانة العامة والمفوضية وبين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل أن يأذن الاتحاد الأفريقي بعمليات حفظ السلام. وهذا ما سيسمح بالتحديد المبكر للاحتياجات اللازمة لدعم قدرات الأمم المتحدة المالية وفي مجال حفظ السلام، كما سيسر التخطيط من أجل الانتقال المحتمل إلى عملية للأمم المتحدة، إذا ما اعتمزم مجلس الأمن ذلك.

٦٩ - ومن المهم في الوقت ذاته، الإشارة إلى أن حفظ السلام هو جزء في حل سياسي، وليس بديلاً عنه. ولا بد من الاستمرار في بذل الجهود بشكل مواز لتعزيز ودعم الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، وحل النزاعات، والوساطة. كما ينبغي عدم الشروع في عمليات حفظ السلام إلا بعد النظر بعناية في جميع خيارات الرد المتاحة، ويجب أن يرافقها استراتيجية سياسية عملية ومجموعة من الأهداف الواضحة. كما يجب أن يشترك في الاستراتيجية والأهداف الشاملة كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولا سيما عندما تقوم المنظمتان بعمليات مشتركة للوساطة وحفظ السلام أو عندما يفوض مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي بقيادة بعثة تدعمها مجموعات دعم من الأمم المتحدة.

٧٠ - وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، برئاسة روميرو برودي، على أعمالهم الرائدة في هذه المسألة. كما أود أن أشكر أيضاً رئيس الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، وزملائه في مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما أود أن أشكر مجموعة الدول الأفريقية والدول الأعضاء والمناخين الأفريقيين، لما قدموه من دعم وقاموا به من عمل مع الأمم المتحدة بشأن الاقتراحات المقدمة في هذا التقرير. وإنني أتطلع إلى الاستمرار في تعاوننا الوثيق في المستقبل حيث يعمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز شراكتهم في مجال السلام والأمن.